اغتيال الفلسطينيين ..سياسة رسمية معلنة

تقرير حول أعمال الإعدام خارج نطاق القانون (الاغتيالات)

التي نفذتها قوات الاحتلال خلال الفترة بين ٢٠٠٠/٩/٢٩–٢٠٠١/٤/٢٨

المركـــز الفلسطـيني لحقـــوق الإنســان

يتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة

عضـــو لجنـــة الحقـوقـيـــن الدوليـــة - جنيـف

عضـــو الفدراليـــة الدوليـــة لحقـوق الإنســان – باريس

عضـو الشبكـة الأورويـة المتوسطية لحقوق الانسان

الصفحة الالكترونية : www.pchrgaza.org

البريد الالكتروني : pchr@pchrgaza.org

مقدمة

يسلط هذا التقرير الضوء على واحدة من أبشع صور الاستخدام المفرط للقوة والقتل خارج إطار القانون التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ بداية المواجهات بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في ٢٠٠٠/٩/٢٩، ألا وهي حالات الاغتيالات، والتصفية الجسدية المعلنة لنشطاء سياسيين ومناضلين فلسطينيين. وتنفذ عمليات القتل هذه وحدة مختارة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، يطلق عليها الوحدات الخاصة، أو فرق الموت، وفي بعض الأحيان، "وحدات المستعربين."[١] وفي ثلاث عمليات منها استخدمت الطائرات المروحية لاستهداف الضحايا.

لقد لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى استخدام وسيلة الاغتيالات والتصفية الجسدية لنشطاء سياسيين فلسطينيين في وقت مبكر من بداية انتفاضة الأقصى، مبررة ذلك بأنها في وضع "نزاع مسلح" يسمح لها بتصفية من استهدف إسرائيليين أو من خطط للقيام بعمليات "إرهابية" ضد المدنيين الإسرائيليين وجنود الاحتلال، وقتلهم دون محاكمة. وفي بعض من حالات الاغتيال التي نفذتها قوات الاحتلال كان بالإمكان اعتقال الشخص المطلوب بسهولة، دون إبداء أية مقاومة. غير أن قوات الاحتلال أرادت من خلال تنفيذ هذه العمليات العدوانية بث الرعب في صفوف الشعب الفلسطيني، والاقتصاص ممن تزعم أنهم وراء العمليات العسكرية ضد قواتها والمستوطنين. وخير دليل على ذلك، حالتي اغتيال كلا من : الشهيد جمال عبد الرازق، من رفح بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٢، حيث أطلقت النيران عليه بغزارة من مسافة عدة أمتار، من قبل جنود الاحتلال داخل الدبابة على جانب الطريق، بعد إيقاف السيارة التي كان يقودها قرب مفترق موراج، إلى الشرق من مدينة رفح. وكان بالإمكان إلقاء القبض عليه بسهولة. وقد قتل في الحادث مرافقه، وشخصين آخرين في سيارة أخرى كانت تسير خلفه. وكذلك الأمر بالنسبة للشهيد هاني أبو بكرة، من رفح، الذي اغتالته قوات الاحتلال في ٢٠٠٠/١٢/١٤، على الحاجز العسكري لقوات الاحتلال (حاجز أبو هولي)، جنوب مدينة دير البلح، بعد أن أوقفت سيارته الأجرة التي كان يقودها وبرفقته سبعة ركاب متجهين إلى غزة، وبعد أن طلب أحد الجنود منه إبراز بطاقة الهوية، وقبل أن يبرزها أطلقت عليه النار بغزارة لمدة ٣ دقائق، مما أدى إلى استشهاده وإصابة أربعة آخرين من ركاب السيارة، استشهد أحدهم متأثراً بجراحه في ٢٠٠٠/١٢/٢٣.

وتحظى عمليات التصفية بحق الناشطين الفلسطينيين بمباركة صناع القرار الإسرائيلي من أعلى المستويات، وكذلك بغطاء شرعي من القضاء العسكري لدولة الاحتلال الإسرائيلي. فعقب اغتيال الضابط الفلسطيني في قوات أمن الرئاسة،

[١] وحدة مختارة من قوات الاحتلال الإسرائيلي يتنكر أفرادها بالزي الفلسطيني ويخترقون التجمعات الفلسطينية لممارسة أعمال التصفية الجسدية والقتل والترويع والاعتقال. وكانت هذه الوحدات قد تشكلت إبان الانتفاضة الأولى ١٩٨٧-١٩٩٣، وتمكنت من قتل عشرات الفلسطينيين. وبتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٢، قبضت الشرطة الفلسطينية على عنصرين من هذه الوحدة وسط مدينة رام الله عندما كانا في مهمة لارتكاب اعتداءات على المواطنين، واقتادتهما إلى مركز الشرطة داخل المدينة، غير أن جموع المواطنين الفلسطينيين الغاضبين هاجمتهما وقتلتهما رغما عن الشرطة الفلسطينية التي حاولت حمايتهما.

(حرس الرئيس) مسعود عياد، في ٢٠٠١/٢/١٣، عبر إطلاق ثلاث قذائف صاروخية على سيارته، من طائرتين عموديتين، بارك رئيس الوزراء السابق، أيهود باراك العملية وحيّا منفذيها، معتبرا إياها تندرج في إطار سياسة الدولة في مكافحة "من يمسون باليهود". وفي رد فعله على مقتل اثنين من الإسرائيليين في طولكرم قال نائب وزير الدفاع السابق لدولة الاحتلال، أفرايم سنيه: "سنواصل ضرب الإرهابيين بشكل دقيق ومحدد...لا يوجد دواء سحري في هذه الحرب لكن القيام بعمليات محددة ضد إرهابيين مذنبين بارتكابهم اعتداءات كثيرة يشكل الوسيلة الأنجع للقتال."[٢] ولدى سؤاله عما إذا كانت إسرائيل تنتهج سياسة "التصفية" بحق الفلسطينيين، أجاب العميد، بني غانتز، القائد العسكري لقوات الاحتلال في الضفة الغربية، قائلاً: "أنت الذي قلت تصفية، لست أنا. إننا نتصرف حسب دواعي الضرورة. ولن نكف عن اتخاذ إجراء من هذا القبيل طالما كان هناك تهديد." من ناحيته استشهد رئيس أركان قوات الاحتلال الإسرائيلي، الجنرال شاؤول موفاز، بأقوال المدعي العسكري الإسرائيلي، الميجر جنرال، مناحيم فلينكشتاين، الذي أكد في وجهة نظر (استشارة) قانونية أن قوات الجيش الإسرائيلي مخولة ومصرح لها من المرجع القانوني للجيش الإسرائيلي باغتيال "عناصر معادية" في المناطق الفلسطينية، وذلك في حالات استثنائية، غير اعتيادية، هدفها ، إنقاذ حياة أشخاص وفي غياب بديل آخر... الجيش الإسرائيلي سيواصل اتباع كل الوسائل بما في ذلك عمليات الاغتيال."[٣] وليس أدل على ذلك من تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، أيهود باراك، حينما قال: "إذا كان أناس يطلقون النار علينا ويقتلوننا، فخيارنا الوحيد هو رد الضربة. إن بلدا يتعرض للتهديد الإرهابي لابد له أن يتصدى لذلك."[٤]

ولا تتورع الحكومة الإسرائيلية عن الاعتراف الصريح بمسئوليتها عن القيام بمثل هذه العمليات الإجرامية بحق المدنيين الفلسطينيين، حيث تعمد الحكومات على نفي مسئوليتها القيام بمثل هذه الأعمال. وتزعم الحكومة الإسرائيلية بأن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون لمن تسميهم "الإرهابيون" هي عمليات رادعة وناجعة في مواجهة الخطر الداهم على "المدنيين" الإسرائيليين.

وفي معظم حالات الإعدام خارج نطاق القانون التي نفذتها قوات الاحتلال لم تقدم الحكومة الإسرائيلية دليلا واضحا على مشاركة أولئك الضحايا في هجمات على جنود الاحتلال ومستوطنيه، حيث تتم عملية التصفية والإعدام دون تحقيق، وتتم الإشارة عقب كل عملية تصفية إلى نشاط الشخص بشكل مبهم.

[٢] صحيفة الأيام الفلسطينية بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٥، نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٠٠١/١/٢٤، في تقرير بعنوان "إسرائيل تتعهد بمواصلة استهداف المتشددين الفلسطينيين."

[٣] اقتبست في تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، المنبثقة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ١٦ مارس، ٢٠٠١، ص٢١.

[٤] نفس المصدر.

وتعتبر الحكومة الإسرائيلية أن عمليات الاغتيالات لنشيطي التنظيمات الفلسطينية على الساحة السياسية الفلسطينية هي عملية ناجعة، حيث طالت عمليات الاغتيال هذه عددا من كوادر حركة فتح، وحماس والجهاد الإسلامي، وهي التنظيمات التي تتهمهما الحكومة الإسرائيلية بقيادة نشاط الانتفاضة. وقد تمت جميع أعمال الإعدام خارج نطاق القانون في مناطق خاضعة للسيطرة الوطنية الفلسطينية، مناطق (أ).

أعمال غير قانونية

وتعتبر عمليات التصفية والإعدام خارج نطاق القانون التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي، انتهاكا صارخا لمعايير القانون الدولي الإنساني العرفي والتعاقدي، وانتهاكا لمعايير حقوق الإنسان، وبشكل خاص الحق في الحياة. فقد نصت المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه." وكذا المادة (٧) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث نصت على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا." وتنص المادة الرابعة من العهد ذاته على أن لا يجوز الانتقاص من حق الحياة حتى "في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة."

وتنص المادة (٣) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب على أنه "تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين (المحميين) وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن: ١ (أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب."

ويؤكد المبدأ التاسع من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية على أنه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون أن يستخدموا الأسلحة النارية ضد الأشخاص إلا في حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد خطر الموت الداهم أو الإصابة الخطيرة، ولمنع ارتكاب جريمة خطيرة تنطوي على تهديد خطير للحياة، وللقبض على شخص يشكل مثل هذا الخطر ويقاوم سلطتهم لمنعه من الهروب، وفقط عندما تكون الوسائل الأقل شدة غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. وعلى أي حال، لا يجوز الاستخدام المميت المتعمد للأسلحة النارية إلا عندما يتعذر تحاشيه بالمرة من أجل إنقاذ حياة الناس."

وتحظر مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالوقاية الفعالة من عمليات الإعدام خارج نطاق القانون تحت أي ظروف، حتى زمن الحرب. وحسب المبدأ الأول " يجب على الحكومات أن تحظر قانونيا جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والتعسفية بإجراءات موجزة، وأن تضمن اعتبار أي عمليات إعدام كهذه جرائم حرب بموجب قوانينها الجنائية، وأن يعاقب عليها بالعقوبات المناسبة التي تأخذ بعين الاعتبار مدى خطورة هذه الجرائم. ولا يجوز التذرع بالظروف الاستثنائية، بما فيها حالة الحرب أو التهديد بها أو الاضطرابات السياسية الداخلية أو أي حالة طوارئ أخرى كمبرر لتنفيذ عمليات الإعدام هذه."

من ناحية أخرى تعتبر عمليات الإعدام خارج نطاق القانون التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الناشطين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مخالفة واضحة لـ"المعاهدة الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب على الأرض الموقعة في هاغ في الثامن عشر من أكتوبر /تشرين أول ١٩٠٧ (لاهاي)" التي تستند إليها دولة الاحتلال الحربي قانونياً في تعاملها مع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٥]. وتؤكد **المادة(٢٣)** من الاتفاقية سالفة الذكر على أنه يحظر بشكل خاص : "... ٢) قتل أو جرح أفراد يتبعون لدولة معادية أو جيش معاد بشكل غادر؛ ٣) قتل أو جرح عدو يلقي سلاحه أو لا تعود بحوزته وسائل دفاع، ويستسلم طواعية؛ ٤) الإعلان بأن العدو لن يحظى بالرحمة؛ ٥) استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد تتسبب في معاناة غير ضرورية....". وفي هذا بحد ذاته دحض للمزاعم الإسرائيلية بأن جميع ما تقوم به من أعمال في الأراضي الفلسطينية يندرج تحت إطار الضرورات الحربية التي تبيحها الاتفاقية.

وخلال الفترة قيد البحث، من ٢٠٠٠/٩/٢٩ حتى ٢٠٠١/٤/٢٥، نفذت قوات الاحتلال (١٣)[٦] عملية اغتيال معلنة لنشطاء سياسيين فلسطينيين داخل مناطق (أ) الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة، راح ضحيتها ٢٢ مواطناً فلسطينياً، وفي واحدة من هذه العمليات استهدفت قوات الاحتلال نفذت قوات الاحتلال عملية اغتيال بحق أربعة مواطنين من رفح، وأصابت ثلاثة آخرين. وقد أدت عمليات الاغتيال هذه في بعض الأحيان إلى إيقاع ضحايا مدنيين يتواجدون مصادفة في المكان، فقد قتل ٦ أشخاص مدنيين، وأصيب عددا آخر، خلال ثلاثة عمليات اغتيال لناشطين فلسطينيين. في عملية الاغتيال التي نفذت بحق الشهيد حسين عبيات من بيت لحم، بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٩، بواسطة الطائرات العمودية، قتلت امرأتان كانتا تمران بالقرب من مكان الحادث، وأصيب شخصان آخران بجراح. وأثناء عملية اغتيال الشهيد جمال عبد الرازق، قتل ثلاثة أشخاص مدنيين، أحدهم كان برفقته، واثنان كانا يستقلان السيارة التي كانت تسير خلفه. أما الحادثة الثالثة فكانت عندما اغتالت قوات الاحتلال الشهيد هاني أبو بكرة، وقتلت شخص آخر كان يركب بجانبه، وأصيب ثلاثة آخرون بجراح خطيرة.

وتنفذ عمليات الاغتيال هذه عبر عدة وسائل مختلفة تتبعها قوات الاحتلال للإيقاع بالضحية:

١- قصف سيارة الشخص المطلوب صاروخيا من طائرة عمودية تحدد الهدف بدقة؛

---

[٥] تضمنت مراسلات المستشار القانوني للجيش الإسرائيلي بأنها في مواجهة قوات معادية وأن الأساس القانوني للعمليات التي تنفذها القوات الإسرائيلية هو القانون الدولي العام. وفي رد نيابة دولة إسرائيل على اعتراضين مقدمين من قبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على أعمال نفذتها قوات الاحتلال ضد ممتلكات مواطنين في قطاع غزة، اعتبرت لوائح هاغ لعام ١٩٠٧ هي الأساس القانوني لهذه العمليات.

[٦] هذا هو عدد العمليات التي نجحت قوات الاحتلال في تنفيذها خلال الفترة المذكورة، غير أن هناك أكثر من عملية اغتيال فاشلة حاولت قوات الاحتلال تنفيذها. على سبيل المثال لا الحصر، فقد أحبطت مجموعة فلسطينية مسلحة يطلق عليها "كتائب شهداء الأقصى" في جنين، يوم ٢٠٠١/٢/٢٠، محاولة وحدة خاصة لقوات الاحتلال لاغتيال أحد كوادر حركة حماس في المدينة، واستطاعت صدهم واغتنام أسلحة وذخيرة خلفوها وراءهم عقب فشل العملية.

٢- إطلاق النار على جسد الضحية من خلال قناصة يبعدون مسافة قريبة خلال كمائن تنصب للشخص المطلوب على الحواجز العسكرية لقوات الاحتلال؛

٣- وضع عبوات ناسفة بتحكم عن بعد في سيارة الشخص المطلوب؛

٤- إطلاق النار على الشخص المطلوب من داخل المواقع العسكرية لقوات الاحتلال.

٥- وضع عبوات ناسفة بتحكم عن بعد في مقصورة الهاتف العمومي.

٦- وضع عبوات ناسفة بتحكم عن بعد في مواقع مواجهات مسلحة ساخنة.[٧]

[٧] تثار الشكوك حول مقتل مواطن فلسطيني بواسطة آلات حادة وهو في بيته بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٦. وقد أجمعت أجهزة الأمن الفلسطينية على أن الشاب أنور مصطفى مرعي، ٣٣ عاما، من قراوة بني حسان، تم قتله على أيدي عملاء بواسطة آلات حادة. وإذا ما تم التأكيد، بعد اعتقال عدد من المشتبه بهم فإن هذا أسلوب جديد من الاغتيالات بحق المواطنين الفلسطينيين.

وفيما يلي استعراض لهذه العمليات:

(١) الشهيد: حسين محمد عبيات

٣٧ عاماً ، التعامرة، بيت لحم

بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٩، في حوالي الساعة ١١:٤٥ صباحاً، أطلقت الطائرات العمودية الإسرائيلية ثلاث قذائف صاروخية باتجاه سيارة المواطن حسين عبيات أثناء سيرها على إحدى الطرق في مدينة بيت ساحور، مما أدى إلى احتراق السيارة كليا، واستشهاده على الفور، وإصابة مرافقه بجروح. كما قتلت المواطنتان، عزيزة دنون جبران، ٥٢ عاما، من بيت ساحور؛ ورحمة رشيد شعيبات، ٥٠ عاما، من بيت ساحور، في نفس الحادثة حينما كانتا تقفان بالقرب من مكان الحادث، وأصيب آخرون تواجدوا في المكان.

وعقب الحادث صرح الناطق بلسان قوات الاحتلال، بأنه "خلال عملية قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة بيت ساحور، أطلقت طائرات مروحية تابعة للجيش صواريخ على سيارة أحد كبار النشطاء في فتح/ التنظيم. وذكر الطيارون أن الإصابة كانت دقيقة. وقتل الناشط وأصيب مساعده الذي كان برفقته بجروح."

وتتهم قوات الاحتلال المواطن عبيات بالمشاركة في هجمات بالأسلحة النارية على مستوطنة غيلو وإطلاق النار على جنود الاحتلال قتل خلالها ثلاثة جنود وأصيب عددا آخر بجروح.

وقد أفاد عماد جميل فارس دنون، ٢٢ عاما، من بيت ساحور، وهو شاهد على الحادث لجمعية القانون بأنه:

"يوم الحادث في ٢٠٠٠/١١/٩ ، وفي حوالي ١١:٤٥ صباحاً ، بينما كنت بداخل بيتي في مدينة بيت ساحور، شارع جمعية الشبان المسيحية، نزول مزرعة البندك، سمعت صوت انفجارين قويين، الفارق بينهما ثوان معدودة. خرجت لأستطلع الأمر، فشاهدت أمام المنزل سيارة من نوع ميتسوبيشي، لونها سكني غامق، تحترق ويتصاعد منها الدخان. تقدمت من السيارة فرأيت بداخلها جثة خلف المقود – عرفت فيما بعد بأنه حسين عبيات– وعلى مسافة أربعة أمتار من السيارة امرأتان ملقيتان على الأرض، لم استطع التعرف عليهما. كانت إحدى الجثتين ملقاة على الأرض، من الناحية الشمالية للسيارة، عرفت فيما بعد أنها عزيزة شاهين، وهي زوجة عمي، حيث كانت محترقة بالكامل، وكانت في وضع صعب، ولا تزال على قيد الحياة. أما الثانية فكانت ملقاة على الناحية الشرقية من السيارة، وبدت

الإصابة في بطنها، وكانت عارية الصدر وتنزف الدماء بغزارة، وكانت تئن من شدة الألم، عرفت فيما بعد أنها رحمة شاهين. وعلى بعد عدة أمتار شاهدت نظمي شعيبات وزوجته جميلة ملقيان على الأرض وهما مصابان. بعد خمسة دقائق قدمت سيارة إسعاف فلسطينية ونقلت المصابين للمستشفى."

(٢) الشهيد: جمال عبد القادر عبد الرازق

٣٠ عاماً، من مخيم رفح

مدير في وزارة النقل والمواصلات

بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٢، وفي حوالي الساعة ٥٠ :٩ صباحاً، قطعت دبابة إسرائيلية الطريق أمام سيارة مدنية من نوع (هوندا سيفيك) كانت تسير باتجاه مدينة خان يونس، قرب حاجز لقوات الاحتلال، على الطريق المؤدي إلى مستوطنة موراج، إلى الشرق من مدينة رفح، وقام جنود الاحتلال من داخل الدبابات المتواجدة على جانبي الطريق بإطلاق النار بغزارة على السيارة دون سابق إنذار. استمر إطلاق النار عدة دقائق، وأدى إلى استشهاد سائق السيارة جمال عبد الرازق، والشخص الذي يجلس بجانبه، عوني ضهير، ٣٨ عاما، من رفح. كما قتل شخصان آخران، نائل سالم اللداوي، ٢٢ عاما، من رفح؛ وسامي ناصر أبو لبن، ٢٩ عاما، من حي الشيخ رضوان بغزة، كانا داخل سيارة أجرة بيضاء اللون كانت تسير خلف السيارة المستهدفة، ونجا سائقها بأعجوبة بعد أن تمكن من الاحتماء تحت مقود سيارته. وقام جنود الاحتلال باعتقاله واقتياده إلى أحد مراكز التحقيق في سجن المجدل داخل إسرائيل. فيما نقلت قوات الاحتلال جثث الأربعة إلى داخل إحدى مستوطنات غوش قطيف، ومن ثم سلمتها للسلطة الفلسطينية.

وقد ادعى ناطق بلسان قوات الاحتلال في بادئ الأمر أن المواطنين الأربعة هم من نشيطي حركة فتح الجناح العسكري "التنظيم"، وأنهم جاءوا لتنفيذ عملية في مستوطنة موراج. لكن بعد ذلك تراجعت عن هذا الادعاء، حيث أن المستوطنة المذكورة تبعد عن مكان الحادث مسافة لا تقل عن ٢٠٠ متر. وفيما بعد، أكد ناطق بلسان قوات الاحتلال الإسرائيلي بأنها عملية مدبرة لاغتيال جمال عبد الرازق، أحد كوادر حركة فتح من رفح. وتتهمه سلطات الاحتلال بالضلوع في إطلاق النار على جنود الاحتلال خلال الأحداث الأخيرة. وحسب معلومات أجهزة الأمن الفلسطينية فإن مجدي مكاوي، ٢٦ عاما، من رفح، وهو خال جمال عبد الرازق، قد اعترف بأن العملية كانت مدبرة لاغتيال ابن أخته.[٨]

[٨] في ٢٠٠١/١/١١، حكمت محكمة أمن الدولة العليا الفلسطينية بالإعدام رميا بالرصاص حتى الموت، بحق المدعو مجدي محمد أحمد مكاوي، ٢٧ عاما، من رفح، بعد إدانته بالتعامل مع إسرائيل وتقديم معلومات مكنت أجهزة الأمن الإسرائيلية من اغتيال عدد من الناشطين الفلسطينيين. وصادق الرئيس ياسر عرفات في اليوم التالي على الحكم، وتم تنفيذ الحكم صباح ١/١٣، في مدينة غزة.

وقد أفاد سائق السيارة ناهض فوجو، من مدينة رفح، وهو الناجي الوحيد من الحادث للمركز الفلسطيني، بما يلي:

"كنت متوجها بسيارتي الأجرة من رفح باتجاه خان يونس، برفقتي راكبان طلبا مني إيصالهما لمحطة فارس على الطريق الرئيسي للتزود بالوقود للمخبز الذي يعملان به. ولدى وصولي مفترق موراج، اعترضتني سيارة عسكرية إسرائيلية، فتوقفت تماما. وبدأ في هذه الأثناء جنود الاحتلال الذين يقفون على جانب الطريق، والجنود الذين بداخل إحدى المجنزرات على الجانب الآخر بإطلاق النار على السيارة بغزارة. بدوري احتميت تحت مقود السيارة مباشرة، أما الشخصان الذين يركبان معي فقد أصيبا بطلقات مباشرة، واستشهدا على الفور. بعد توقف إطلاق النار، تقدم الجنود نحوي، وأنزلوني من السيارة، وأخذوا في ضربي وشتمي، ومن ثم ربطوا عيني ورجلي، وقيدوا يدي، واقتادوني لإحدى مستوطنات غوش قطيف (عرفت ذلك نظرا لأنني أفهم العبرية، حيث سمعتهم يتكلمون بواسطة جهاز اللاسلكي، بأنهم متوجهون لغوش قطيف). استمر اعتقالي في داخل المستوطنة قرابة ساعتين، حيث أخذوا في شتمي، ومحاولة إرهابي وتخويفي بالقتل. ومن ثم اقتادوني تحت الضرب والشتم إلى سجن المجدل (أشكلون)، ومكثت هناك ستة أيام داخل زنزانة معتمة، تحت التعذيب، ومن ثم أطلقوا سراحي."

شاهد عيان[٩] كان يتواجد في أرضه القريبة من مكان الحادث، أفاد بأن:

"دبابة تابعة لقوات الاحتلال كانت تتوقف في الأرض الواقعة على الجانب الشمالي من الطرق الاستيطاني الذي شقته قوات الاحتلال مؤخرا في أرض عائلة أبو ضهير والذي يصل الشارع الرئيسي مع مستوطنة موراج في الجهة الشرقية من الشارع. وكانت دبابتان أخريان تتوقفان قبالة الدبابة الأولى على الجهة الجنوبية من الطريق المذكور. والدبابات الثلاث تبعد عدة أمتار فقط إلى الشرق من شارع رفح – خان يونس...رأيت ناقلة جنود تخرج من الطريق الاستيطاني المذكور أعلاه وتقطع الشارع الرئيسي فجأة أمام سيارة سوداء اللون (تبين لاحقا أنها من نوع هوندا سيفيك) وخلفها سيارة بيضاء اللون من نوع مرسيدس، قادمتين من رفح باتجاه خان يونس. وعندما أصبحت السيارة السوداء قبالة الدبابات، بدأ جنود الاحتلال من فوق اثنتين من الدبابات الثلاث بإطلاق النار بكثافة باتجاه السيارتين من مسافة قريبة. انبطحت على الأرض وبدأت أراقب ما يحدث، حيث استمر إطلاق النار لمدة أربع دقائق متواصلة تقريبا. وبعد توقف إطلاق النار وصلت ثلاثة جيبات عسكرية من ذات الطريق الذي تتمركز فيه الدبابات، ونزل الجنود منها وأخرجوا الجثث من السيارتين ووضعوهما في سيارة الجيب العسكرية التي اتجهت بعد ذلك نحو مستوطنة موراج."

[٩] جميع أسماء أصحاب الشهادات المشفوعة بالقسم الذين أدلوا بشهادتهم للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، محفوظة لدى المركز.

(٣)الشهيد: إبراهيم عبد الكريم بني عودة

٣٤ عاماً، طمون قضاء جنين

بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٣، في حوالي الساعة ١٢:٣٠ بعد الظهر، نفذ جهاز المخابرات الإسرائيلي عملية اغتيال مدبرة بحق المواطن إبراهيم عبد الكريم بني عودة، ٣٤ عاما، من قرية طمون قضاء جنين، عن طريق وضع عبوة ناسفة تتفجر عن بعد في مقعد القيادة لسيارة المواطن المذكور، وما أن سار بسيارته عدة أمتار داخل مدينة نابلس حتى انفجرت العبوة، مما أدى إلى مقتله على الفور. وكان بني عودة قد اعتقل لدى السلطة الوطنية مدة ثلاث سنوات على خلفية سياسية أمضاها في سجن جنيد المركزي في نابلس، وقد افرج عنه قبل أسبوعين من استشهاده.

في بداية الأمر وفي تعليقه على مقتله، ادعي الناطق بلسان قوات الاحتلال أن بني عودة كان يعد عبوة ناسفة داخل سيارته. وتدحض أقوال علان بني عودة الذي سلم نفسه لأجهزة الأمن الفلسطينية عقب عملية الاغتيال، هذا الادعاء. وقد أكد علان وهو ابن عم المغدور، أن عملية الاغتيال كانت مدبرة من قبل المخابرات الإسرائيلية.[١٠]

[١٠] بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٧، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا الفلسطينية حكماً بالإعدام شنقا بحق المدعو علان بني عودة، ٢٤ عاما، من جنين، على خلفية اعترافه بمشاركته في تنفيذ عملية الاغتيال بحق إبراهيم بني عودة. وصادق الرئيس عرفات على الحكم بتاريخ ٢٠٠١/١/١٢، ونفذ الحكم رميا بالرصاص صباح ٢٠٠١/١/١٣، في نابلس.

(٤) الشهيد: أنور محمود حمران

٢٨ عاماً، عرابة جنين

طالب جامعي

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١، في حوالي الساعة ١:٣٠ بعد الظهر، اغتيل الشاب أنور محمود حمران، ٢٨ عاما، من عرابة قضاء جنين، عن طريق إطلاق ١٩ رصاصة في جميع أنحاء جسمه من موقع عسكري لقوات الاحتلال على جبل جرزيم في مدينة نابلس، أثناء خروجه من مبنى جامعة القدس المفتوحة–فرع نابلس، الذي يبعد نحو ٥٠٠ متر إلى الغرب من موقع قوات الاحتلال.

ويعتبر حمران أحد الناشطين السياسيين لحركة الجهاد الإسلامي، وكان أحد المعتقلين السياسيين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تاريخ ١٩٩٨/١٠/١٧، حيث أفرج عنه قبل ستة أسابيع، من اغتياله.

وقد نفى الناطق بلسان قوات الاحتلال المسئولية عن اغتيال حمران، مدعيا أن "النار أطلقت نحو موقع الجيش. وتم التعرف على الفلسطيني المسلح الذي أطلق النار ورد الجيش عليه."[١١] بيد أن تحقيقات منظمات حقوق الإنسان، التي أجرتها، من خلال شهود العيان على الحادث، أكدت أنه لم تطلق النيران من منطقة الحادث باتجاه قوات الاحتلال، وأن حمران كان يقف بجانب الطريق ويحمل كتبه الجامعية بيده.

[١١] اقتبست في تقرير إسرائيل والأراضي المحتلة: الاغتيالات التي تنفذها الدولة وغيرها من عمليات القتل غير المشروعة، منظمة العفو الدولية، أمنستي، فبراير/شباط ٢٠٠١، ص١٣.

(٥) الشهيد: يوسف أحمد أبو صوي

٢٨ عاماً، الخضر، بيت لحم

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٢، وعند الساعة ٢:٣٠ بعد الظهر، أطلق جنود الاحتلال النار على الشاب أبو صوي، أمام بيته الواقع بالقرب من برك سليمان بقرية الخضر، مما أدى إلى استشهاده على الفور. وقد أطلقت النيران من ناحية خط ٦٠ الذي يبعد ٢٠٠ متر عن بيت المغدور، والذي يتواجد به جنود الاحتلال على الدوام، في وقت لم تشهد فيه المنطقة أية حوادث إطلاق نار على الإطلاق، وفق ما يؤكده شهود العيان.

وقد أفاد والد الشهيد، أحمد محمود أبو صوي، ٦٢ عاما، من سكان قرية الخضر، قضاء بيت لحم، لجمعية القانون بالتالي:

> *"في حوالي الساعة ٢:٣٠ بعد الظهر، من يوم ٢٠٠٠/١٢/١٢، تركت ابني يوسف يصلي صلاة الظهر بالقرب من برك سليمان القريبة من بيتي في قرية الخضر مسافة خمسين مترا، ودخلت البيت. سمعت صوت إطلاق نار كثيف، استطعت أن أحدد مصدره بأنه من جهة خط ٦٠ التي تبعد عن منزلي قرابة ٢٠٠ متر، الذي يتواجد به جنود الاحتلال باستمرار، فخرجت لاستطلع الأمر، فرأيت جثة يوسف ملقاة على الأرض على بعد ١٠ أمتار من البيت، حاولت مساعدته، فوجدته ملقا على وجهه وقد أصابته عدة طلقات في جسمه. في هذه الأثناء حضر عدد من الجيران ساعدوني في نقله لمستشفى بيت جالا."*

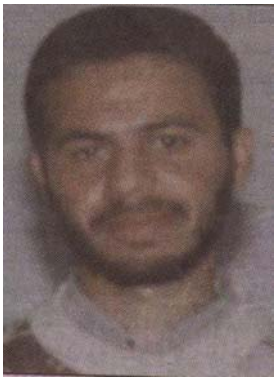

(٦) الشهيد: عباس عثمان العويوي،

٢٦ عاماً، من الخليل

عامل

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٣، في حوالي ٢:٢٠ من بعد الظهر، بينما كان عباس متوجها إلى ورشة الأحذية التي يعمل بها وسط مدينة الخليل، أطلقت عليه ثلاث طلقات نارية من بندقية كاتمة للصوت من داخل موقع عسكري لقوات الاحتلال في تل الرميدة على بعد ٤٠٠ متر من المكان، اخترقت جسده ووقع على الأرض صريعا، في وقت لم تشهد فيه المنطقة حوادث إطلاق نار على الإطلاق.

ويعتبر عباس ناشطا في حماس، حيث اعتقل أكثر من مرة في سجون الاحتلال. ولدى قدوم السلطة السلطة اعتقل عدة مرات في سجونها، وكانت آخر مرة في سبتمبر ٢٠٠٠، قبل أسبوع من بداية الانتفاضة لكن أفرج عنه في أول يوم من بدء الانتفاضة.

وقد أكد شاهد العيان عبد الرحمن بدر، ٤٦ عاما، من مدينة الخليل، ويعمل مهندساً، على اغتيال المواطن عباس العويوي لجمعية القانون بالتالي:

> ***"في حوالي الساعة ٢:٢٠ من بعد ظهر يوم ٢٠٠٠/١٢/١٤، كنت متواجدا في مكتبي الذي يقع في شارع العدل وسط مدينة الخليل، ويبعد عن حدود الجزء الذي يقع تحت السيطرة الإسرائيلية نحو ٤٠٠ مترا، عندما سمعت صوت يشبه صوت المفرقعات النارية، فورا نظرت من شباك مكتبي المطل على الشارع المذكور، فرأيت عباس العويوي-الذي أعرفه جيدا، لأن مكان عمله في نفس العمارة- ملقى على الأرض على بعد ٣ أمتار من الرصيف، وهناك مجموعة من الشبان تركض باتجاهه في محاولة لإسعافه، حيث نقلوه في سيارة عمومي إلى إحدى المستشفيات بالمدينة. لاحقا علمت أنه توفي متأثرا بإصابته بطلقات نارية. الجدير بالذكر أنني لم اسمع صوت إطلاق نار لحظة وقوع عباس على الأرض."***

(٧) الشهيد: هاني حسين أبو بكرة
٣٢ عاماً، من رفح
سائق سيارة أجرة

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٤، في حوالي الساعة ٨:٣٠ صباحا، كانت سيارة جيب عسكرية تتوقف مع دبابة تابعة لقوات الاحتلال على شارع صلاح الدين، بالقرب من مفترق الطرق المؤدي لمدينة دير البلح، المعروف بطريق الحكر. في هذه الأثناء، أشار أحد جنود الاحتلال من داخل الدبابة بالتوقف إلى سيارة أجرة (من نوع هيونداي صفراء اللون) يقودها هاني أبو بكرة، ومعه سبعة ركاب، كانوا بطريقهم إلى مدينة غزة. واعتلى ثلاثة جنود سطح الدبابة التي كانت تبعد مقدمتها ١,٥ متر تقريبا عن مكان توقف السيارة. وترجل سبعة جنود من سيارة الجيب العسكرية وأسلحتهم مشرعة باتجاه السيارة وأحاطوا بها من الجهتين اليسرى والخلفية. وطلب أحد جنود الاحتلال من سائق السيارة إبراز بطاقته الشخصية، وما أن مد يده في جيبه لإخراج بطاقته الشخصية، فتح الجنود المتمركزون على سطح الدبابة نيران أسلحتهم الرشاشة باتجاه السيارة. في الوقت نفسه تراجع الجنود المحيطون بالسيارة وبدءوا بإطلاق النار أيضاً باتجاه السائق والسيارة لأكثر من دقيقتين، مما أسفر عن استشهاد سائق السيارة، وإصابة أربعة من الركاب، بينهم عبد الله عيسى قنن، ٤٠ عاما، من خان يونس، الذي استشهد في ٢٠٠٠/١٢/٢٣، متأثرا بإصابته. كما قامت قوات الاحتلال باعتقال عدد من المصابين وركاب السيارة واقتادتهم إلى موقع عسكري قريب، ثم إلى مستوطنة كيسوفيم داخل إسرائيل تحت الضرب والإهانة، ومن ثم أطلقت سراحهم لاحقاً. وفي حوالي الساعة ١٢:٠٠ ظهراً من نفس اليوم سلمت سلطات الاحتلال إلى الجانب الفلسطيني جثمان الشاب أبو بكرة.

وعقب العملية، أعلن ناطق بلسان قوات الاحتلال بأنه "خلال محاولة للقبض على أحد نشطاء حماس في قطاع غزة، حاول الإرهابي إطلاق النار من مسدسه، ففتحت القوة النار عليه فقتلته." غير أن شهود العيان داخل السيارة دحضوا هذه المزاعم تماما. ففي إفادته للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ذكر أشرف طلبة خميس الفرا، ٢٣ عاما، من خان يونس– حي الأمل، وهو أحد الناجين من الحادث بما يلي:

> ***"في صباح يوم ٢٠٠٠/١٢/١٤، كنت أستقل سيارة أجرة من نوع هونداي (باص) صفراء اللون، في طريقي من خان يونس إلى مدينة غزة، وكانت السيارة مليئة بالركاب، ولدى وصول السيارة إلى مفترق الطرق المؤدي لمدينة دير البلح، في حوالي الساعة ٨:٣٠ صباحا، شاهدت دبابة وجيب عسكريين إسرائيليين، نزل منهما جنود وأشار أحدهم لنا بالتوقف، فامتثل السائق للأمر، وفجأة اقترب حوالي ٨ جنود من السيارة، وتقدم أحدهم من سائق السيارة –وكنت أجلس في المقعد خلف السائق– وتحدث مع السائق باللغة العبرية التي لم أفهمها، وسمعت السائق يسأله إن كان يريد منه إبراز بطاقة الهوية، أو رخص***

السيارة. وبينما كان السائق يضع يده في جيب الجاكيت (جيب داخلي)، أطلقت النار على السائق، فأصيب برصاصات قاتلة. حينئذ أخذت والركاب بالانبطاح على أرضية السيارة تفاديا للرصاص، ولم أرفع رأسي إلا بعد ثلاث دقائق، حينما توقف إطلاق النار. قام الجنود بفتح أبواب السيارة، وأخذوا بشتمنا وأمرونا بالنزول من السيارة والانبطاح على الأرض ووجوهنا تحت، حينئذ سمعت إحدى الركاب وهي فتاة تصرخ وتبكي، فأمروها بالانصراف من المكان، ولا أدري إلى أين ذهبت. بعد عدة دقائق، أمرونا بالصعود إلى سيارة جيب عسكري، حينئذ رأيت جثة السائق ومصابين آخرين، أحدهما في كتفه وثاني في بطنه، وثالث في وجهه. ألقوا بنا جميعا في سيارة الجيب، حيث اتجهت بنا نحو موقع عسكري إسرائيلي يقع في مفترق طريق كيسوفيم، وهنالك أنزلونا، وأمرونا بالجلوس على الأرض ووجوهنا للحائط، رغم هطول الأمطار. بعد حوالي ساعة حضرت سيارة عسكرية إسرائيلية ونقلتني والشاب حسام الأسطل، ومصاب آخر من عائلة أبو مصطفى إلى مستوطنة كيسوفيم، داخل الخط الأخضر. هناك وضعوني مع المصاب من عائلة أبو مصطفي في غرفة، ومن ثم اقتادني أحد الجنود إلى إحدى الغرف، وقام ضابط المخابرات بالتحقيق معي، حيث سألني عن الحادث وعن عملي، وأحضر مصور التقط بعض الصور لي. مكثت في المستوطنة قرابة ساعتين، ومن ثم أفرج عني وحسام الأسطل، بالإضافة إلى المصاب من عائلة أبو مصطفى، وحضرت سيارة إسعاف نقلته وجثة سائق السيارة الذي تبين فيما بعد أنه هاني أبو بكرة إلى المستشفى."

كما أفادت الفتاة غادة عبد الكريم داوود، ٢٠ عاما، من مخيم خان يونس، وتدرس في كلية التربية الحكومية بغزة، وهي إحدى الناجين من الحادث بالتالي:

"تحركت بنا سيارة الأجرة من نوع هيونداي (باص)، صفراء اللون، من خان يونس باتجاه مدينة غزة، وكان داخل السيارة سبعة ركاب بالإضافة للسائق. في حوالي الساعة ٨:٣٠ صباحا، وصلنا إلى مفترق الطرق المؤدي لمدينة دير البلح (طريق الحكر) حيث الموقع العسكري الإسرائيلي، وكانت الحركة تبدو طبيعية. لدى اقتراب السيارة التي تقلنا من الحاجز، أمرنا أحد الجنود الذين ترجلوا من جيب عسكري كان يقف بجانب الدبابة المتواجدة على الحاجز بالتوقف دون غيرنا، توقفت السيارة مباشرة وأخذ الجنود بتصويب بنادقهم نحو السيارة، وقاموا بالاتصال عبر أجهزة اللاسلكي التي بحوزتهم. اقترب الجنود من السيارة وأحاطوها من جهة السائق، وتحدث أحدهم مع السائق باللغة العبرية التي لا أفهمها. سمعت السائق يجيب بكلمة هوية فقط. في نفس الوقت كان ثلاثة جنود فوق الدبابة يصوبون أسلحتهم نحو السيارة، وفجأة أطلق هؤلاء الجنود النار على السائق والسيارة. في ذلك الوقت نزلت تحت الكرسي الخلفي واحتميت من إطلاق النار. استمر إطلاق النار بشكل متواصل وكثيف لمدة ثلاثة دقائق تقريبا، حيث كان الجنود الراجلون هم الذين يطلقون النار حينئذ. بعد توقف إطلاق النار، سمعت جندي يتحدث بالعبرية لم أفهم ما يقول، وشاهدت الشخصين اللذين كانا جالسين في الكرسي الأوسط أمامي، والشخص الذي كان جالسا بجواري ينزلون من السيارة، ولم أشاهد الثلاثة أشخاص الذين كانوا يجلسون بجانب الأبواب اليمنى الثلاثة، وأعتقد أنهم نزلوا من السيارة مجرد سماعهم إطلاق النار. بقيت داخل السيارة ولم أحرك ساكنا حتى أمرني أحد الجنود بالنزول من السيارة، نزلت فرأيت

ثلاثة أشخاص منبطحين ووجوههم على الأرض بجانب السيارة، وعلى بعد مترين كان ثلاثة آخرين في نفس الوضعية. أشار أحد الجنود لي بالجلوس على الأرض، وحضر جندي آخر وأمرني بفتح حقيبتي ففتشها ومن ثم أشار بيده لي للوقوف بجانب ٣٠ شخصاً كانوا يصطفون في ثلاثة صفوف بالقرب من خمس سيارات تقف على جانب الطريق. وقفت في صف الفتيات، فشاهدت ثلاثة أشخاص بجانب سيارة الأجرة التي كنت أستقلها، وكان الشخص الثاني مستلق على الأرض وهو مصاب في أصبع يده، وإصابة أخرى في رأسه، وكان أمامه شرطي فلسطيني أصيب بجروح من شظايا الزجاج، وآخر كان ينزف من الجهة اليمنى من جسمه. في ذلك الوقت حضرت سيارة جيب عسكرية إسرائيلية واقتادوا الشرطي والشاب الآخر وربطوا يديهما وأمروهما بصعود الجيب، أما الآخرين فأمروهم بالصعود في جيب آخر دون أن يربطوا أيديهم. ومن ثم أمرونا جميعا –المصطفين – بالانصراف باتجاه مدينة دير البلح. ركبت إحدى السيارات باتجاه مدينة غزة ولا أدرى ماذا حدث للسائق. وقد رأيت سيارتي إسعاف فلسطينيتين على بعد ١٥ متر من الحاجز، ولم يسمح لهما جنود الاحتلال بالوصول إلى المكان ونقل المصابين."

(٨) الشهيد: ثابت أحمد ثابت
٤٩ عاماً، من مدينة طولكرم
مدير عام في وزارة الصحة

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١، وفي حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، أطلق جنود الاحتلال من داخل شاحنة وجيب عسكريين إسرائيليين، كانا يقفان على بعد ٢٥٠ متر من منطقة (أ)، داخل مناطق (ج) في طولكرم، التابعة للسيطرة الإسرائيلية النار على د. ثابت ثابت وهو داخل سيارته بالقرب من منزله. وقد أدت الطلقات إلى اختراق زجاج السيارة الخلفي ونفاذها إلى جسده، مما أدى إلى استشهاده على الفور.

ولم تنف قوات الاحتلال مسئوليتها عن اغتيال د. ثابت ثابت بدم بارد. فقد قدم اللواء غيورا إيلاند، رئيس شعبة العمليات في قوات الاحتلال، وثيقة للمحكمة العليا الإسرائيلية، ردا على الدعوى التي رفعتها د. سهام ثابت زوجة الشهيد للمحكمة العليا بشأن مقتل زوجها، تفيد الوثيقة أن د. ثابت "كان بالفعل طبيبا، لكن دوره كقائد لإحدى خلايا "التنظيم" يعطي تعليماته لرجاله حول الأمكنة التي يشنون فيها الهجمات،...يستبعده من فئة المدنيين."[١٢] الجدير بالذكر أن الالتماس رفض.

شاهد العيان أفاد لجمعية القانون بالتالي:

"في حوالي الساعة ١٠:٠٠ من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١٢/٣١، بينما كنت أزاول عملي في محددتي في الحي الجنوبي الغربي القريبة من بيت د. ثابت، في طولكرم، شاهدت د. ثابت يخرج من بيته ويستقل سيارته، وما هي إلا لحظات حتى سمعت صوت إطلاق نار، خرجت من المحل فرأيت سيارته تتعرض لوابل من الرصاص، فنظرت إلى مصدر إطلاق النار في الجهة المقابلة، على الجهة الغربية من الشارع الرئيس حول مفرق الطيبة، فرأيت شاحنة عسكرية إسرائيلية مغطاة بشادر، بجانبها جيب عسكري، ورأيت الجنود يطلقون النار من داخل الشاحنة. استمر إطلاق النار مدة خمس دقائق، حيث كان يحاول الشهيد أثناء ذلك العودة للوراء تفاديا للرصاص الذي أصاب سيارته مباشرة ونفذ إلى جسده. اقتربت من السيارة بعد فرار المنفذين، فرأيت جسد الشهيد وقد أصابته عدة طلقات."

[١٢] المصدر السابق. ص١٧.

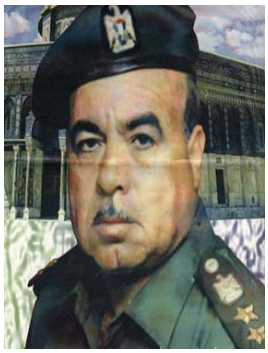

(٩) الشهيد: مسعود حسين عياد

٥٧ عاماً، الزيتون، غزة

مقدم في قوات حرس الرئيس

بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٣، وفي حوالي الساعة ٩:٤٥ صباحاً، أطلقت طائرات عمودية إسرائيلية كانت تحوم في الأجواء الشمالية لقطاع غزة ثلاث قذائف صاروخية باتجاه سيارة مدنية من نوع هيونداي بيضاء اللون كانت تمر على الطريق العام (شارع صلاح الدين)، داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أصابت الصواريخ السيارة المدنية التي كانت متجهة نحو مدينة جباليا قادمة من مدينة غزة. وقد احترقت السيارة بالكامل، مما أسفر عن استشهاد سائقها المواطن مسعود حسين عياد، الذي أصيب بشظايا في رأسه ومختلف أنحاء جسمه، وحروق وتهتك في الأعضاء الداخلية وتطاير أصابع اليد اليمنى. كما أصيب في الحادث اثنين من المارة بشظايا القذائف. ولحقت أضرار بعدد من المحال التجارية والسيارات المدينة في مكان الحادث.

وقد اعترفت قوات الاحتلال بمسئوليتها عن اغتيال عياد، متهمة إياه بترؤس تنظيم حزب الله في غزة، ومسئوليته عن إطلاق مدافع الهاون على مستوطنة نتساريم. من ناحية أخرى، "حيّا رئيس حكومة إسرائيل السابق، أيهود باراك، منفذي العملية، معتبرا أنها تندرج في إطار سياسة الدولة العبرية في مكافحة من وصفهم بأنهم "يمسون بأمن اليهود"."[١٣]

وفي إفادته للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ذكر أحد شهود العيان ما يلي:

"في حوالي الساعة ٩:٤٥ صباحا، كنت جالسا أمام المحل الذي أعمل فيه على شارع صلاح الدين بالقرب من جباليا، حيث شاهدت سيارة من نوع هيونداي بيضاء اللون، يقودها رجل في الأربعينات من عمره، يضع على رأسه كوفية متجهة شمالا، حينئذ، سمعت صوت انفجار شديد، ورأيت النار تخرج من مقدمة السيارة. في ذات الوقت سمعت صوت انفجار مشابه آخر، ورأيت قذيفة أخرى تصيب السيارة. وبعد اقل من نصف دقيقة، سمعت انفجارا ثالثا، ورأيت قذيفة ثالثة تصيب السيارة، أدت إلى تساقط زجاجا المحل على رأسي، ورأيت السيارة وهي تشتعل. مباشرة ذهبت واتصلت تليفونيا بالإسعاف والمطافئ. ومن ثم أحضرت طفاية حريق من المحل وأخذت في محاولة إطفاء الحريق الذي اشتعل في السيارة، في الوقت نفسه قدمت سيارة إطفاء تابعة لبلدية جباليا وأخذت في إطفاء الحريق. وقدمت

[١٣] صحيفة الأيام الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٤.

سيارة إسعاف ونقلت الرجل المصاب –الذي على ما يبدو كان متوفياً–، وقد أصيبت سيارة لنا في الحادث بأضرار جسيمة."

شاهد عيان آخر على الحادث أفاد للمركز بأنه:

"في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠١/٢/١٣، وفي حوالي ٩:٤٥ صباحا، بينما كنت جالسا أمام محلي الذي يقع على الشارع الرئيسي–شارع صلاح الدين، أحتسي القهوة مع عدد من أصدقائي، شاهدت سيارة هيونداي بيضاء اللون تمر من أمامي، يقودها رجل يرتدي كوفية بيضاء على رأسه، حينئذ سمعت صوت انفجار قوي، وشاهدت السيارة تصاب وتشتعل بالنار. وبعد اقل من نصف دقيقة سمعت صوت انفجارين آخرين. حاولت وعدد من المواطنين الاقتراب من السيارة ومحاولة إطفاء الحريق، وبعد خمس دقائق تقريبا حضرت سيارة إسعاف وسيارات المطافئ، التي أخذت في إطفاء الحريق، وبعد نجاحها أخرجت الجثة من داخل السيارة، حيث كانت محترقة، ومن ثم نقلت بسيارة الإسعاف إلى المستشفى."

(١٠)الشهيد: محمود سليمان المدني
٢٥ عاماً، مخيم بلاطة بنابلس
طالب جامعي

بتاريخ ٢٠٠١/٢/١٩، وفي حوالي الساعة ١٢:٣٠ من بعد الظهر، كان المدني خارجاً من مسجد فتوح في مخيم بلاطة الواقع بالقرب من مدخل المخيم من الجهة الجنوبية الشرقية، بمحاذاة الشارع الرئيس بين نابلس ورام الله. وفي تلك الأثناء توقفت على الشارع سيارة مدنية بصورة مفاجئة، نزل منها مسلحان ملثمان، أطلقا النار باتجاه المدني من مسافة ١٥ مترا، ثم استقلا السيارة وفرا من المكان. وقد أصيب المدني بأربعة أعيرة نارية من النوع المتفجر في الصدر والبطن، نقل على إثرها لمستشفى رفيديا بنابلس حيث أعلن عن استشهاده في المساء.

وقد أفاد شهود العيان بأن قوات الاحتلال المتمركزة فوق جبل جرزيم في المدينة بدأت بإطلاق النار في الوقت نفسه، لتوفير التغطية والحماية للمسلحين وتمكينهم من الفرار.

في وقت لاحق أعلنت قوات الاحتلال أن وحدة من القوات الخاصة نفذت عملية اغتيال، لأحد كوادر حركة المقاومة الإسلامية حماس، الذراع العسكري.

(١١) الشهيد: محمد عطوة عبد العال

٢٦ عاماً من رفح

سائق سيارة أجرة

بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢، وفي حوالي الساعة ١٢:٤٠ من بعد الظهر، أطلقت طائرات عمودية إسرائيلية كانت تحوم على ارتفاع منخفض في أجواء مدينة رفح قذيفتين صاروخيتين باتجاه سيارة مدنية من نوع "بيجو تندر" بيضاء اللون كانت تمر في شارع خالد بن الوليد، قرب نادي الجماعي في حي البرازيل المحاذي للشريط الحدودي، جنوب مدينة رفح. وقد أصابت قذيفتان السيارة بشكل مباشر مما أسفر عن استشهاد سائقها عبد العال، حيث احترقت جثته بالكامل. كما أدى القصف إلى تدمير سيارة أجرة أخرى كانت تسير خلف السيارة المستهدفة، ونجا سائقها وركابها بأعجوبة حيث فروا هاربين لدى سماعهم صوت الانفجار الأول. وقد أصيب في الحادث مدنيان آخران، أحدهما طفلة في الحادية عشرة من عمرها، بحالة انهيار عصبي صادف مرورهما في المكان أثناء الحادث، نقلا إلى المستشفى لتلقي العلاج.

وتتهم السلطات الإسرائيلية عبد العال، بانتمائه للذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وضلوعه في شن عمليات ضد قواتها. وتعقيبا على الحادث، صرح وزير النقل الإسرائيلي، أفرايم سنيه، للإذاعة الإسرائيلية، بأنها "كانت عملية وقائية"، وأضاف سنيه، "بالنسبة لإسرائيل يعتبر الأشخاص الضالعون في الإرهاب أهدافاً...علينا استهداف هذا النوع من الأشخاص في حال أردنا التصدي بحزم للعنف."

وقد أفاد أحد شهود العيان للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بما يلي:

" في حوالي الساعة ١٢:٤٠ من بعد ظهر الاثنين ٢٠٠١/٤/٢، بينما كنت أقف أمام منزلي الكائن في رفح، إلى الشمال من شارع خالد بن الوليد، مقابل النادي الجماعي، سمعت صوت طائرتين مروحيتين تحلقان في السماء على علو منخفض، في هذه الأثناء رأيت سيارة أجرة من نوع بيجو تندر بيضاء اللون، وإلى الخلف تسير سيارة مرسيدس. في ذات الوقت رأيت قذيفة تسقط بجوار الإطار الأيمن للسيارة البيضاء، ومن ثم سقط صاروخ ثان على مقدمة السيارة مباشرة أدى إلى احتراقها، وتطاير الكبينة الخلفية للسيارة إلى الوراء لعدة أمتار، حينئذ رأيت ركاب السيارة المرسيدس يهربون منها ويختبئون بين المنازل السكنية. في هذه الأثناء ساد الهلع والخوف في المنطقة. بعد حوالي ثلاثة دقائق من توقف القصف الجوي رأيت الناس يتجمهرون حول السيارة وهي لا تزال مشتعلة، وحاولوا إنقاذ من فيها. استمرت محاولة الإطفاء حوالي عشرين دقيقة من كثافة النيران، حيث تمكنوا من السيطرة على النيران، ومن ثم إخراج من بداخلها، حيث كانت جثة السائق محترقة تماما، ومن ثم نقل إلى مستشفى الجنينة بمدينة رفح."

(١٢) الشهيد: إياد محمد حردان

٢٤ عاماً، من عرابة /جنين

طالب جامعي

بتاريخ ٢٠٠١/٤/٥، وفي حوالي الساعة ٢:٤٠ ظهراً، اغتالت قوات الأمن الإسرائيلية الشاب حردان، عن طريق زرع عبوة ناسفة بتحكم عن بعد، وضعت في مقصورة الهاتف العمومي، عند مدخل مبنى مقاطعة جنين، في مدينة جنين، حيث كان الضحية يحاول الاتصال. وقد تم تفجير العبوة عن بعد مجرد أن قام حردان برفع سماعة الهاتف، مما أدى إلى تفجير رأسه. وقد أفاد شهود عيان أن طائرة كانت في نفس الحين تحوم في السماء، يبدو أنها أرسلت إشارات إلكترونية هي التي فجرت العبوة.

وتتهم سلطات الإسرائيلية حردان بقيادة سرايا القدس (الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي) في شمال الضفة، ومسئوليته تخطيط وتنفيذ العديد من العمليات العسكرية ضد الإسرائيليين، وتحديدا مسئوليته عن التخطيط لعملية "محنيه يهودا"، داخل إسرائيل، حيث فجر استشهاديان نفسيهما في السوق في العام ١٩٩٨.

وتعقيبا على الحادث، اعتبر أفرايم سنيه، وزير النقل الإسرائيلي، أن مقتل حردان "سيكبح نشاطات هذه الحركة بصورة كبيرة،" وأضاف أن حردان كان معروف منذ زمن لدى أجهزة الأمن الإسرائيلية بتورطه في سلسلة من الهجمات المعادية لإسرائيل...يدي حردان كانتا ملطختين بالدماء ورأسه مليء بالمخططات لإسالة المزيد منه."[١٤]

[١٤] صحيفة الحياة الجديدة، بتاريخ ٢٠٠١/٤/٦.

(١٣) الشهيد رمضان إسماعيل عزام

٣٣ عاما، من رفح

يعمل في جهاز الأمن الوقائي

(١٤) الشهيد سمير صبري زعرب

٣٤ عاما، من رفح

يعمل في الشرطة الفلسطينية

(١٥) الشهيد سعدي محمد الدباس

٣٢ عاما، من رفح

(١٦) الشهيد ياسر حمدان الدباس

١٨ عاما، من رفح

سائق سيارة أجرة

بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥، وفي حوالي الساعة ٨:١٥ مساءً، انفجر جسم مشبوه كان موضوعا داخل السياج الشائك على الشريط الحدودي بين رفح وجمهورية مصر العربية، بمجموعة من الشبان الفلسطينيين لدى محاولتهم فحصه والتعرف عليه، مما أدى إلى استشهاد أربعة فلسطينيين، هم: **رمضان إسماعيل عزام**، ٣٣ عاما، من سكان تل السلطان في رفح ويعمل في جهاز الأمن الوقائي؛ **سمير صبري زعرب**، ٣٤ عاما، من سكان ميدان زعرب في رفح ويعمل في إدارة المباحث الجنائية في الشرطة الفلسطينية؛ **سعدى محمد الدباس**، ٣٢ عاما، من ميدان زعرب في رفح؛ **وياسر حمدان الدباس**، ١٨ عاما، من ميدان زعرب في رفح ويعمل سائق سيارة أجرة. كما أصيب ثلاثة آخرون، إصابة أحدهم خطيرة، هم: **زياد مصطفى شعث**، ٣٢ عاما، من سكان مخيم رفح، وأصيب بشظايا في الفخذ الأيمن؛ **أيمن الزطمة**، ٢٤ عاما، من رفح أصيب بشظايا في الرأس والرقبة. وذكرت المصادر الطبية في غزة بأنه يعاني من شلل نصفي؛ **ومجدي عبد الرؤوف شعث**، ٣٧ عاما، من مخيم رفح، ويعمل سائق سيارة أجرة، أصيب بشظايا في الساعد الأيسر.

وتشير تحقيقات المركز الفلسطيني، وإفادات شهود العيان في منطقة الحادث، أنه لاحظ سكان منطقة بلوك( ) J في مخيم رفح في صباح يوم الأربعاء ٢٠٠١/٤/٢٥، جسمين غريبين أحدهما داخل منطقة الشريط الحدودي الذي يخضع لسيطرة قوات الاحتلال والآخر خارجها. وقد حضرت قوة من الشرطة الفلسطينية وخبراء المتفجرات الفلسطينيين للمكان وتحفظوا على الجسم المشبوه خارج الشريط الحدودي، فيما ظل الجسم الآخر داخل الشرط الحدودي. ووصف الجسم المشبوه بأنه ثلاثي السطح يبلغ طول ضلعه نحو ٥٠سم، به فتحات تنبعث منها إشارات ضوئية. وأثناء النهار تجمع عدد من الصبية والأطفال حول الجسم دون أن يمسوا بأذى. وفي حوالي الساعة الثامنة مساءً، اقترب عدد من الشبان من الجسم المذكور وبدءوا بفحصه والتعرف عليه. وعند الساعة ٨:١٥ دقيقة مساءً انفجر الجسم المشبوه، أثناء عملية الفحص. وقد ذكر شهود عيان أن طائرة مروحية إسرائيلية كانت تحلق في أجواء المنطقة في تلك الأثناء وأعربوا عن اعتقادهم أنها قامت بتفجير الجسم عن بعد. وعلى الفور وصلت سيارات الإسعاف الفلسطينية وقامت بنقل الشهداء والمصابين. وقد ذكر باحث المركز أن قوات الاحتلال أطلقت النار باتجاه أفراد الطواقم الطبية التابعة لمستشفى الجنينة بمدينة رفح أثناء قيامهم بجمع أشلاء الشهيد ياسر الدباس، مما حال دون قيامهم بجمع تلك الأشلاء بما فيها رأسه.

الجدير بالذكر أن الشهداء الأربعة هم من نشيطي الانتفاضة خلال الأشهر الماضية، ضمن ما يعرف بلجان المقاومة الشعبية – تنظيم فتح، والتي يتزعمها الشهيد رمضان عزام في رفح. وتؤكد التحقيقات أن العبوة وضعت لاستهداف الأشخاص المسلحين الذين الذي يرتادون المكان باستمرار لإطلاق النيران باتجاه الموقع العسكري لقوات الاحتلال على الشريط الحدودي.

خلاصـــة

خلال الفترة قيد البحث، من ٢٠٠٠/٢/٢٩ وحتى ٢٠٠١/٤/٢٥، نفذت قوات الاحتلال الإسـرائيلي ١٣ عمليـة إعـدام خارج نطاق القانون، بحق ناشطين سياسيين فلسطينيين، راح ضحيتها ٢٢ مواطن فلسطيني. ومن غير المتوقـع، علـى المدى القريب، توقف قوات الاحتلال عن انتهاج هذه السياسة، في ظل التهديدات القائمة من قبل القيـادات السياسـية والعسكرية لدولة الاحتلال على حد سواء، بتنفيذ سلسلة من عمليـات الاغتيـال والتصفيـة بحـق الناشـطين السياسـيين الفلسطينيين، حيث أكد أفرايم سنيه، نائب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، عقب قيام فلسطيني يقـود حافلـة بدهـس تسعة إسرائيليين بالقرب من تل أبيب في ٢٠٠١/٢/١٤، أنه "سـنواصل سياسـتنا في تصفيـة المخططـين والمنفذيـن، ولا يستطيع أحد أن يلقننا دروساً في الأخلاق، لأننا للأسف نقاتل الإرهاب منذ مائة عام."[١٥]

وتعتبر عمليات الاغتيال الأخيرة بمثابة تنفيذا للوعود التي قطعها رئيس الحكومة شارون، على نفسه بتنفيذ المزيـد مـن عمليات الاغتيال بحق الناشطين الفلسـطينيين. مـن ناحيـة أخـرى، تؤكـد هاتـان العمليتـان علـى انتـهاج الحكومـات الإسرائيلية المتعاقبة لسياسة الاغتيالات المعلنـة بحـق المدنيـين الفلسـطينيين، بغـض النظـر عمـن يـترأس الحكومـة في إسرائيل، الليكود أم العمل.

وتتذرع الحكومة الإسرائيلية بحجة أن الوضع القائم في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة منـذ ٢٠٠٠/٩/٢٩، بمثابـة نـزاع مسلح، بين دولة وسلطة فلسطينية ذات استقلال ذاتي. تهدف الحكومة الإسرائيلية مـن وراء هـذا الوصـف إلى إضفـاء الشرعية على الأعمال العدائية التي تنفذها في الأراضي المحتلة منذ ذلك التاريخ، وللتنصل من المسئولية الدوليـة الملقـاة على عاتق دولة الاحتلال الحربي، التي ينظمها القانون الدولي الإنساني.

لقد أقر المجتمع الدولي منذ العام ١٩٦٧، أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي، وأن الأراضي الفلسـطينية هـي أراضي محتلة تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقـت الحـرب. وبصفة دولة الاحتلال طرفا متعاقدا على الاتفاقية، يتحتـم علـى دولـة الاحتـلال تطبيـق أحكـام هـذه الاتفاقيـة. كمـا وتفرض هذه الاتفاقية، والقانون الدولي الإنساني برمته، على المتعاقدين توفير الحماية للسكان المدنيين.

وتلزم المادة ١٤٦ من الاتفاقية "كل طرف متعاقد بملاحقـة المتـهمين باقـتراف مثـل هـذه المخالفـات الجسـيمة أو الأمـر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أياً كـانت جنسـيتهم. ولـه أيضـاً، إذا فضـل ذلـك، وطبقـا لأحكـام تشـريعه، أن

[١٥] اقتبست في إسرائيل والأراضي المحتلة: الاغتيالات التي تنفذها الدولة وغيرها من عمليات القتل غير المشروعة. ص٢.

يسلمهم إلى طرف متعاقد معني آخر لمحاكمتهم ما دامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

وتوضح المادة ١٤٧ من الاتفاقية ماهية المخالفات الجسيمة التي أشارت إليها المادة السابقة، بأنها تتضمن "أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، ...."

وأمام خطورة الأعمال التي تنفذها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بالتدخل الفوري العاجل لوقف جرائم القتل بحق المدنيين الفلسطينيين. كما يطالب المركز بتوفير الحماية الدولية الفورية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره السبيل الوحيد لوقف هذه الجرائم ومنع المزيد من تدهور الأوضاع.

قائمة بأسماء الشهداء الذين سقطوا أثناء عمليات اغتيال نفذتها قوات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى في الفترة بين ٢٠٠٠/٩/٢٩-٢٠٠١/٤/٢٥

الرقم	الاسم	التاريخ	العمر	مكان السكن	كيفية الاستشهاد
١.	حسين محمد عبيات	٢٠٠٠/١١/٩	٣٧	التعامرة/بيت لحم	أطلقت على سيارته ثلاث قذائف صاروخية، من قبل طائرات عمودية إسرائيلية
٢.	عزيزة دنون جبران	٢٠٠٠/١١/٩	٥٢	بيت ساحور	استشهدت خلال الحادث المذكور أعلاه، حيث كانت تسير بالقرب من المكان
٣.	رحمة رشيد شعيبات	٢٠٠٠/١١/٩	٥٠	بيت ساحور	الحادث المذكور أعلاه
٤.	جمال عبد القادر عبد الرازق	٢٠٠٠/١١/٢٢	٣٠	رفح	أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة في أحد الحواجز العسكرية قرب رفح النار على سيارته أثناء اعتراضها من قبل دبابة عسكرية على إحدى الطرق الرئيسية في قطاع غزة
٥.	عوني إسماعيل ضهير	٢٠٠٠/١١/٢٢	٣٨	رفح	الحادث المذكور أعلاه
٦.	نائل سالم اللداوي	٢٠٠٠/١١/٢٢	٢٢	رفح	الحادث المذكور أعلاه
٧.	سامي ناصر أبو لبن	٢٠٠٠/١١/٢٢	٢٩	الشيخ رضوان/غزة	الحادث المذكور أعلاه
٨.	إبراهيم عبد الكريم بني عودة	٢٠٠٠/١١/٢٣	٣٤	طمون/جنين	انفجرت عبوة ناسفة بتحكم عن بعد في كرسي القيادة خلف الرأس، أثناء قيادته سيارته في مدينة نابلس
٩.	أنور محمود حمران	٢٠٠٠/١٢/١١	٢٨	عرابة / جنين	أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة في موقع عسكري في مدينة نابلس النار عليه أثناء خروجه من مبنى جامعة القدس المفتوحة، على بعد ٥٠٠ متر

١٠.	يوسف أحمد أبو صوي	٢٠٠٠/١٢/١٢	٢٨	الخضر /بيت لحم	أطلقت عليه النار من قبل قوات الاحتلال التي كانت تتمركز على خط ٦٠ قرب قرية الخضر قضاء بيت لحم، عن بعد ٢٠٠ متر من بيته، بينما كان يبعد عن بيته ١٠ أمتار
١١.	عباس عثمان العويوي	٢٠٠٠/١٢/١٣	٢٦	الخليل	أطلقت عليه قوات الاحتلال النار من داخل موقع عسكري في وسط الخليل وهو أمام محله على بعد ٤٠٠ متر
١٢.	هاني حسين أبو بكرة	٢٠٠٠/١٢/١٤	٣٢	رفح	أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على أحد الحواجز العسكرية بالقرب من الطريق المؤدي لمدينة دير البلح النار بعد إيقاف سيارته
١٣.	عبد الله عيسى قنن[١٦]	٢٠٠٠/١٢/٢٣	٤٠	خان يونس	الحادث المذكور أعلاه
١٤.	ثابت أحمد ثابت	٢٠٠٠/١٢/٣١	٤٩	طولكرم	أطلق عليه جنود الاحتلال من داخل شاحنة وجيب عسكريين النار بينما كان خارجاً من بيته، وهو داخل سيارته
١٥.	مسعود حسين عياد	٢٠٠١/٢/١٣	٥٧	الزيتون / غزة	أطلقت طائرات عمودية إسرائيلية ثلاث قذائف صاروخية على سيارة الشهيد بينما كان متجهاً إلى عمله
١٦.	محمود سليمان المدني	٢٠٠١/٢/١٩	٢٥	مخيم بلاطة / نابلس	أطلقت عليه النار من قبل القوات الخاصة الإسرائيلية على بعد ١٥ متراً، بالقرب من مخيم بلاطة بنابلس

[١٦] أصيب قنن بعدة رصاصات في أنحاء جسمه، في حادثة اغتيال هاني أبو بكرة بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٤، واستشهد في ١٢/٢٣، متأثرا بجراحه.

١٧.	محمد عطوة عبد العال	٢٠٠١/٤/٢	٢٦	رفح	أطلقت طائرتان عموديتان ثلاث قذائف صاروخية على سيارته بينما كان يسير في أحد شوارع مدينة رفح مما أدى إلى استشهاده
١٨.	إياد محمد حردان	٢٠٠١/٤/٥	٢٤	عرابة/جنين	انفجرت به عبوة ناسفة بتحكم عن بعد وضعت في مقصورة هاتف عمومي في مدينة جنين، لدى محاولته إجراء مكالمة هاتفية
١٩.	رمضان إسماعيل عزام	٢٠٠١/٤/٢٥	٣٣	تل السلطان/رفح	انفجر به ومجموعة معه جسم مشبوه على الشريط الحدودي بين القطاع ومصر، أثناء محاولتهم فحصه والتعرف عليه. وقد كانت في تلك الأثناء طائرة تحوم في أجواء المنطقة، يعتقد أنها أرسلت إشارات إلكترونية لتفجير العبوة
٢٠.	سمير صبري زعرب	٢٠٠١/٤/٢٥	٣٤	ميدان زعرب/ رفح	الحادث المذكور أعلاه
٢١.	سعدي محمد الدباس	٢٠٠١/٤/٢٥	٣٢	ميدان زعرب / رفح	الحادث المذكور أعلاه
٢٢.	ياسر حمدان الدباس	٢٠٠١/٤/٢٥	١٨	ميدان زعرب / رفح	الحادث المذكور أعلاه